

العجز الطارئ في التمويل يجبر برنامج الأغذية العالمي على تقليص عملياته في سورية ودول الجوار



تضحى عيشاء من درعا العودا إلى سورية

قالت عيشاء ذات الـ ٥٢ عاماً من درعا، في حين كانت تحاول منع نفسها من البكاء وقت مغادرتها لموقع توزيع المساعدات الخاص ببرنامج الأغذية العالمي في مخيم الزعتري للاجئين: "إذا توقفتنا عن تلقي قسائم البرنامج الغذائية، سوف يعود زوجي بنا إلى سورية حتى لو كانت الحرب لازالت قائمة".

عملياته داخل سورية منذ نهاية العام. سيضطر البرنامج، بدون مساهمات إضافية من المانحين، إلى الحد بشكل كبير من عدد الاشخاص المستفيدين من المساعدات الغذائية الأساسية والبرامج التكميلية، خاصة مع بدء فصل الشتاء.

من المتوقع أن تؤثر التخفيضات في مساعدات البرنامج بشكل كبير على كل من السوريين المتضررين والمجتمعات المضيفة

إن تأثير هذه التخفيضات أمر مقلق وجدي للغاية. أولاً، من المرجح أن تسبب انعداماً للأمن الغذائي على نطاق واسع، المزيد من حركة السكان، بالإضافة إلى زيادة المخاوف خاصة بحمايتهم.

نظراً لحجم العمليات التي يقوم بها البرنامج، وقدرته على الوصول المستمر إلى الأشخاص المتضررين شهراً بعد شهر، أصبحت المساعدات التي يقدمها البرنامج تشكل شبكة الأمان الإنساني الرئيسية للنازحين في سورية، وبالنسبة للغالبية العظمى من اللاجئين السوريين في المنطقة. لتوضيح ذلك، تشير التقديرات إلى أن ٨٥ بالمائة من عائلات اللاجئين في المجتمع الأردني لن تملك الموارد المالية اللازمة لتلبية احتياجاتهم الغذائية من دون مساعدات برنامج الأغذية العالمي.

داخل سورية، ستضطر العائلات إلى الانتقال بحثاً عن المأوى والخدمات الطبية والوظائف والتعليم والغذاء. وعلى الأرجح، هي نفس الأسر التي انتقلت عدة مرات بحثاً عن الأمن. يعمل هذا النزوح المستمر على زيادة تضرر الأسر، ويؤثر بشكل أكبر على كبار السن، النساء، والأطفال. ومن الممكن أن يقوم اللاجئين المقيمون في الدول المجاورة - حيثما أمكن - بالانتقال من المجتمعات المضيفة إلى المخيمات بحثاً عن المساعدات، والذي من شأنه أن يضيف أعباء وكلف الاستجابة الإنسانية.



عندما وصلت بثينة ذات الـ ٢٩ عاماً إلى لبنان مع زوجها وأطفالها الثلاثة قبل ثلاثة أعوام فراراً من الحرب في حماة، سورية، استغرق عائلتها الأمر قرابة ٣ أشهر قبل تلقيها للمساعدات الغذائية. وعلى الرغم من ذلك، فإن بثينة اليوم بعد ٣ سنوات، ممتنة للمساعدات التي تلقتها. حيث قالت: "أعادت لنا البطاقة الإلكترونية الزرقاء كرامتنا". في الصورة بثينة تجلس على السجاد داخل منزلها مع أطفالها الثلاثة.

من المرجح أن يؤدي أي تخفيض في المساعدات إلى زيادة المخاوف الخاصة بحماية الأسر السورية، بما في ذلك مخاطر التعرض للإيذاء الجنسي، الزواج المبكر، التسول، وانتهاكات حقوق الإنسان. في حين يمكن أن يجبر الآباء أيضاً على إرسال أطفالهم إلى البحث عن عمل، مما سيعرضهم للاستغلال ويحرمهم من التعليم.

أظهرت الدول المجاورة سخاءً كبيراً في استضافة اللاجئين السوريين والإهتمام بهم. وفي حال اضطرت برامج الأغذية العالمي إلى تقليص مساعداته، فإن العبء لن يؤثر فقط على المستفيدين الذين لن يتمكن البرنامج من تقديم المساعدات لهم، بل أيضاً الدول المضيفة والتي ستواجه المزيد من الضغط، الأمر الذي من الممكن أن يؤدي إلى إجبار الحكومات المعنية على التشدد حول دخول اللاجئين. وفي الوقت الذي تعاني منه المنطقة من زيادة في انعدام الأمن، أعرب برنامج الأغذية العالمي عن قلقه إزاء إضافة العبء على المجتمعات المعنية والتي في الأصل تتن من ثقل هذا العبء، خاصة مع التوتر القائم بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، والذي من المرجح أن يزيد خفض الحصص الغذائية من تفاقمه.

في الوقت نفسه، فإن أمن موظفي البرنامج وشركائه - المعرضون للخطر بشكل كبير خلال عمليات التوزيع وأنشطة الرصد - هو مصدر قلق كبير للبرنامج. حيث سيقوم التقليل من تواجد موظفي البرنامج والشركاء بالتأثير بشكل سلبي على قدرة البرنامج من التحقق من وصول المساعدات إلى المحتاجين، بالإضافة إلى تعريض المستفيدين إلى مخاوف إضافية خاصة بحمايتهم.

ومع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لضمان الوصول إلى جميع أنحاء سورية من خلال قرارات مجلس الأمن الأخيرة، بما في ذلك تحسين الوصول من الداخل وعبر الحدود، شهد برنامج الأغذية العالمي زيادة ملحوظة في كمية الغذاء الذي تم إيصاله إلى داخل سورية. سيؤدي عدم تمكن البرنامج من الحفاظ على المستويات الحالية في هذا الوقت الحرج إلى التأثير بشكل كبير على العديد من المستفيدين.



زينب ذات الـ ٣٣ عاماً، هي أم سورية لاجئة تضع ابنتها وهي تأكل قطعة من الخبز. تقول زينب موضحة أهمية البطاقات الإلكترونية بالنسبة لعائلتها: "نتنظر بفارغ الصبر التحميل الشهري للتلقائي للبطاقات الإلكترونية".

التمويل المطلوب

يحتاج برنامج الأغذية العالمي إلى ٣٥٢ مليون دولار أمريكي بشكل طارئ لدعم عملياته حتى نهاية عام ٢٠١٤، ٩٥ مليون دولار منها للعمليات داخل سورية و٢٥٧ مليون دولار للعمليات في دول الجوار.

